

أولاً: الإطار المفاهيمي لعلم الاقتصاد

ينحدر الأصل اللغوي لمصطلح الاقتصاد من الكلمة اليونانية Oikonomos المركبة من Oikos التي تعني المنزل و Nomos التي تعني التدبير، وبذلك يقصد بالكلمة اجمالاً تدبير أمور المنزل، فهي تعبر عن مجمل القواعد والطرق التي يعتمد عليها رب الأسرة في ادارة الذمة المالية لمنزله، لكي يصل إلى أمثل استخدام لدخله في تحقيق أقصى الحاجات الأسرته، إلا أن المعنى الاصطلاحي للفظ اقتصاد عند اليونانيين تعدى هذا المفهوم ليقصد به أيضاً تدبير أمور المدينة (الحسناوي، 1990، ص. 23).

1- المعنى الاصطلاحي لعلم الاقتصاد: لقد تعددت التعاريف التي وردت في تاريخ الفكر الاقتصادي بشأن علم الاقتصاد، فلم يجمع المتخصصون حول تعريف واحد محدد لنطاقه وجامعا لموضوعاته واهتماماته، وهذا راجع إلى التنوع والتطور المستمر للاتجاهات الفكرية للاقتصاديين، باعتبارها انعكاس للواقع الاقتصادي للمجتمعات على مر التاريخ.

فقد عرفه ادم سميث في كتابه الشهير ثروة الأمم بأنه " العلم الذي يدرس الكيفية التي تمكن الأمة من الحصول على الثروة ووسائل تنميتها" (طويطي، 2013-2014، ص. 2)، وقد ركز هذا التعريف على مفهوم الثروة وأهمل دور الإنسان. واعتبره الفريد مارشال بأنه " العلم الذي يهتم بدراسة البشرية في شؤون حياتها العالية، فهو يفحص ذلك الجزء من جانب النشاط الفردي والاجتماعي، الذي يتعلق بالحصول على المقومات المالية للرفاهية وطرق استخدام هذه المقومات" (دويدار، 1993، ص. 14)، فقد تم التركيز هنا على دراسة رفاهية الفرد المادية والتي يحصل عليها من انفاق دخله. ووفقاً لتعريف ميلتون فريدمان " فالاقتصاد هو ذلك العلم الذي يبحث في الطرق التي تمكن المجتمع في حل مشاكله الاقتصادية، ففهم طبيعة هذه الأخيرة وطرق حلها هو موضوع الدراسة الاقتصادية في معناها الواسع" (قريصة ويونس، 1984، ص. 66) وبالرجوع إلى بيجو في كتابه اقتصاديات الرفاهية فقد أكد بأن علم الاقتصاد هو " العلم الذي يدرس الرفاهية الاقتصادية" " (قريصة ويونس، 1984، ص. 66). في حين عرف سام ويلسون علم الاقتصاد بأنه " العلم الذي يهتم بدراسة الكيفية التي يختارها الأفراد والمجتمع الطريقة التي يستخدمون بها السلع الغرض الاستهلاك في الحاضر والمستقبل" (طويطي، 2013-2014، ص. 2).

وبالاستناد على مختلف هذه التعاريف يتضح لنا أن المدخل المعرفي لعلم الاقتصاد يرتكز على المحاور التالية:

علم الاقتصاد علم الثروة:

لقد عرف علم الاقتصاد طبقاً لهذا المحور بأنه العلم الذي يبين لنا كيف تتكون وتوزع وتستهلك الثروات، فالثروة هي الغاية من كل نشاط اقتصادي ولا يمكن اعتبار أي نشاط بأنه اقتصادي إلا إذا قدم للإنسان منافع مادية (الطويل، 2010، ص.23)، وطبقاً لهذا التعريف يكون موضوع علم الاقتصاد هو البحث في طبيعة الثروة وكل ما يتصل بها، ولم يتفق أصحاب هذا التوجه حول تحديد معنى الثروة، ففريق منهم اعتبر أن الخدمات الشخصية تدخل ضمنها وبناءاً عليه اعترفوا بوجود الثروة غير المادية، وفريق آخر انتهى إلى رفضها وعرفوا بذلك علم الاقتصاد بأنه علم الرفاهية المادية (عريقات، 2005، ص.22).

علم الاقتصاد علم الندرة أو علم التوفيق بين الغايات والوسائل :

تبعاً لهذا التوجه نجد تعريف "روبنس"، والذي عرف علم الاقتصاد بأنه العلم الذي يدرس السلوك الإنساني باعتباره علاقة بين الغايات والوسائل النادرة، وقد تبني عدد كبير من الاقتصاديين المعاصرين هذا المفهوم "كبيرو" و"مانجر" و"ماير" وغيرهم، فيمتاز الإنسان بحاجاته المتعددة والمتزايدة باستمرار، إلا أن الوسائل الضرورية لاشباعها أن وجدت في محدودة أو نادرة ومن هنا تنشأ المشكلة الاقتصادية التي تتمحور أساساً على كيفية التوفيق بين الحاجات الإنسانية اللامحدودة مع الموارد المحدودة والنادرة (الطويل، 2010، ص.21)، فيعتبر علم الاقتصاد على هذا الأساس بأنه علم تنظيم وإدارة الموارد النادرة نسبياً في المجتمع لغرض تلبية الحاجات الإنسانية المتعددة والمتزايدة باستمرار، فهو العلم الذي يدرس سلوك الإنسان المتعلق بالعلاقات بين الأهداف والوسائل المحدودة ذات الاستخدامات المتعددة فالندرة النسبية هنا هي أساس الظواهر الاقتصادية وبالتالي علم الاقتصاد (حسين وسعيد، 2004، ص.19).

علم الاقتصاد علم نشاط التبادل :

يأتي الاقتصادي الفرنسي بيرو" في مقدمة الاقتصاديين الذين اعتبروا بأن علم الاقتصاد هو علم المبادلة، ذلك أن الإنسان في المجتمع محكوم بمبدأ التخصص، فلا ينتج إلا قسما من من حاجاته ولا يستطيع بذلك أن يشبع جل رغباته، لذا لا بد أن يحصل على جزء مما ينتجه الغير فالمبادلات أساس النشاط الاقتصادي (الطويل، 2010، ص.24)، فالظاهرة الاقتصادية تقوم على المبادلة، فعلم الاقتصاد يهتم بدراسة عمليات التبادل والتي يتخلى بموجبها الفرد عن ما بحوزته ليحصل من فرد آخر على مل يحتاج إليه فنشاط المبادلة يسمح بقيام الصلة بين الإنتاج وإشباع الحاجات المحجوب، (1977، ص.17).

علم الاقتصاد علم تحقيق الرفاهية:

فوفقا لهذا التعريف علم الاقتصاد يختص بدراسة الجانب الاقتصادي والاجتماعي في حياة الأفراد كما يقوم بتحليل الطرق التي تمكن الإنسان من التحسين في ظروف معيشته، بالتركيز على أساليب حصوله على دخله وكيفية إنفاقه له (حسين وسعيد، 2004، ص.19).

علم الاقتصاد علم طرق الإنتاج:

ضمن هذا الإطار يعبر علم الاقتصاد عن المعرفة المتعلقة بمجموع الظواهر المكونة للنشاط الاقتصادي للإنسان في المجتمع، أي النشاط الخاص بإنتاج وتوزيع المنتجات والخدمات اللازمة لتلبية حاجات أفراد المجتمع، ويكون في شكل علاقة مزدوجة، الأولى تربط الإنسان بالطبيعة والثانية تكمن في علاقة الإنسان بأخيه الإنسان، فعلم الاقتصاد يعبر عن مجموع القوانين التي تحكم العلاقات الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين أفراد المجتمع في إطار مجموع الظواهر المكونة للنشاط الاقتصادي (دويدار، 1993، ص.16).

فعلم الاقتصاد من العلوم الاجتماعية، يهتم بدراسة سلوك الأفراد ازاء استخدامهم الموارد النادرة والمحدودة نسبيا لاشباع حاجاتهم المتعددة والمتزايدة باستمرار، وذلك بأفضل طريقة ممكنة، فهو يهتم بمختلف الظواهر المكونة لأحد وجوه النشاط الانساني ويتعلق الأمر بالنشاط الاقتصادي، والتي لا تخرج عن دائرة الإنتاج، التبادل الاستهلاك والتوزيع، وما يتفرع عنها من ظواهر اقتصادية أخرى كالدخل الادخار الاستثمار والتنمية، التضخم، البطالة وغيرها، فهو علم يجسد ويعكس علاقة ذات اتجاهين، علاقة الانسان بالطبيعة، وعلاقة الإنسان بالانسان .

2-نشأة وتطور علم الاقتصاد

ينحدر الأصل اللغوي لمصطلح الاقتصاد من الكلمة اليونانية Oikonomos المركبة من Oikos التي تعني المنزل و Nomos التي تعني التدبير، وبذلك يقصد بالكلمة اجمالاً تدبير أمور المنزل، وقد ظهرت الكتابات الاقتصادية في بدايتها مختلطة بالسياسة، حيث تخلل البحث الاقتصادي إلى جانب مبادئ نمو الثروة المبادئ المتطلبة للحكم الصالح ودعم قوة السلطة، لذا كان يستخدم مصطلح الاقتصاد السياسي، وهو ما تحقق على يد الكاتب الفرنسي "انطوان دي مونكريستان" الذي نشر عام 1615 كتابه بعنوان "مطول شرح في الاقتصاد السياسي" وهدف بمؤلفه إلى تحديد معالم السياسة التي يجب أن تتبعها الدولة لزيادة ثروتها، وفي عام 1776 قدم "آدم سميث" كتابه الشهير "ثروة الأمم" الذي خصصه إلى كيفية تنمية وإدارة الثروة، وبذلك سمي بواضع علم الاقتصاد الحديث، لأنه منذ ذلك التاريخ أصبحت الكتابات الاقتصادية تتسم بسمتين أساسيتين تميزان العلم، وهي انفصالها عن بقية الأفكار والنظريات من العلوم ذات الصلة، وكذلك تناولها بشكل موضوعي وعلمي، وبذلك نشأ علم الاقتصاد كعلم مستقل ولم يظهر مصطلح علم الاقتصاد إلا مع نشأة التحليل المجرد في النصف الثاني من القرن 19 حين أصدر "الفريد مارشال" مؤلفه بعنوان "مبادئ علم الاقتصاد" سنة 1890 ليشتيع فيما بعد هذا الاصطلاح في البلدان الأنجلوسكسونية (virtuelcampus.univ-msih.dz).

فقد ظهر علم الاقتصاد كما أشرنا ضمن كتابات قدامى المفكرين والفلاسفة كجزء من الفلسفة السياسية والأخلاق فلم يكن فرع مستقل من فروع المعرفة، ورد في الفكر الاقتصادي اليوناني في كتابات أفلاطون في كتابه المعروف بالجمهورية، والذي بحث فيه موضوع الدولة أو المدينة الفاضلة، وكان ضمن ما ورد في ذلك الكتاب والذي يعتبر جزء من قضايا ومجالات علم الاقتصاد اليوم، هو توزيع المجتمع الطبقات هي طبقة الحكام والجنود والمنتجين، وورد أيضاً علم الاقتصاد في كتابات أرسطو حيث تناول ملكية الأموال، وانتقد الآراء التي كانت تنادي بإلغاء الملكية الخاصة وإنشاء نظام الملكية الجماعية أو الشيوعية، جاء في ذلك الكتاب كذلك قضية الرق وهاجمها ورأى عدم عدالتها، ومن أهم الموضوعات الاقتصادية التي تناولها أرسطو هو القيمة ويميز فيها بين نوعين من القيمة منها قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة (almerja.com/readingphp?id=94353)

وتطرق أيضا الكتاب الرومانيون لعلم الاقتصاد ومن أمثلة هؤلاء شيشرون "Cicero" وسنيكا "Seneca"، فمما تعرض له شيشرون تفضيله للمهن والحرف، فوضع الزراعة في المقام الأول وبين عيوب المهن الأخرى من صناعة وتجارة، كذلك وجه انتقادات كبيرة للفائدة ووصل للحد الذي شبهها بالقتل، أما سنيكا فقد بين أن النقود هي أصل غالبية الشرور والآثام، من الحقد والحسد والكراهية والتي قد ينبع عنها الظلم (almerja.com/readingphp?id=94353).

وقد شهدت القرون الوسطى بين نظام الإقطاع والذي يقوم على وجود علاقات متبادلة بين السيد والفلاحين، فالأرض من الناحية النظرية تابعة للإمبراطور، ولكن ملكيتها الحقيقية للأسياد الإقطاعيين وهم الحكام، كما تميزت أيضا هذه الفترة بسيطرة حكم الكنيسة على الحياة الاقتصادية، تزامن عهد الإقطاع في أوروبا مع ظهور الإسلام في الجزيرة العربية والذي أحدث طفرة كبيرة في القضايا الاقتصادية المتصلة بالعمل، ملكية الموارد، والفوائد على القروض وآلية عمل السوق، وفي هذا الصدد قد مجد الإسلام العمل وحث عليه، وأخذ بالملكية الفردية وأقرها ووضع أصولها، حرم الفائدة على القروض ونهى عن الاحتكار وأقر المنافسة وآلية العرض والطلب في تحديد الأسعار، هذه هي الجوانب المختلفة لما يمكن تسميته بالأفكار الاقتصادية في مبادئ الدين الإسلامي، بالإضافة لهذه الجوانب نجد أن الفلاسفة المسلمين من أمثال الفارابي وأبن سينا وأبن خلدون قد أسهموا إسهامات كبيرة في طرح ومناقشة وتحليل بعض القضايا الاقتصادية، على سبيل المثال أورد ابن خلدون في كتابه المقدمة شرحا للمشكلة الاقتصادية بمفهومها المعاصر عند الاقتصاديين، كما قام بتقسيم السلع إلى سلع ضرورية وكمالية، وبين أن طلب هذه السلع إنما يتوقف على درجة العمران والتقدم، كذلك أوضح دور وتأثير العرض والطلب وظروفهما المختلفة في تحديد أسعار السلع والخدمات وفي تقلبات أسعارها، كما بين ابن خلدون أن زيادة السكان تؤدي لتقسيم العمل، وتقسيم العمل يزيد الإنتاج، فيزيد الدخل، ومن ثم يزيد الطلب على السلع فتنشأ صناعات جديدة، وتحصل زيادة أخرى للدخل (almerja.com/readingphp?id=94353).

وقد أدى انهيار النظام الإقطاع خلال القرن الخامس عشر، لإتاحة الفرصة لظهور أفكار جديدة التنظيم الحياة الاقتصادية، فقد برزت تيارات أخرى من الأفكار الاقتصادية، وتجسدت في أفكار المدرسة التجارية والطبيعية، فقد سادت أفكار التجاريين خلال الفترة من القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر، فقد نادى بأنه يجب أن تكون الدولة

قوية بثرواتها، وتكمن هذه الأخيرة في مختلف المعادن النفيسة، لذلك يجب أن تعمل الدول على تنمية ثرواتها، وأعتبر التجاريون كذلك أن الثروة الكلية في العالم ثابتة الحجم، وترتب على فكرتهم هذه أن اعتبروا ما تكسبه دولة من الدول من هذه الثروة إنما يكون على حساب دولة أخرى (www.uobabylon.edu.iq). في حين أسس الفيزوقراطيين وعلى رأسهم الفرنسي "كيناي" نظرية مبنية على دراسة الإنسان وعلاقاته بالعالم الطبيعي، وأكدوا على أن الزراعة هي النشاط الوحيد المنتج، وتعرضوا لكيفية توزيع الناتج الصافي عن طريق استخدام الجدول الاقتصادي، وفيه يبين "كيناي" كيفية توزيع الصافي بين طبقات المجتمع، وهو ليس بنظرية للتوزيع بالمعنى المفهوم حديثا ولكنه يكتفي بعرض دورة الناتج الصافي وذلك بانتقال الدخل من طبقة إلى أخرى (www.uobabylon.edu.iq).

وبعد التطور الذي عرفه المجتمع الأوروبي والذي تزامن مع التحولات التي تمخضت عن الثورة الصناعية، جاءت المدرسة الكلاسيكية انعكاسا لهذا التطور واستجابة لمقتضياته، وبظهورها دفعت الفكر الاقتصادي دفعة قوية أخرجت به الاقتصاد كعلم مستقل بحد ذاته له قوانينه ونظرياته، فظهور علم الاقتصاد بمفهومه الحالي يعود الى الاقتصاديين الكلاسيك على رأسهم آدم سميث (1723 – 1790) والذي أصدر كتابه الشهير المعروف بثروة الأمم في العام (1776)، هذا بالإضافة لمجموعة أخرى شملت ديفيد ريكاردو (1772 - 1823)، مالتوس (1766-1834)، جون ستيورت مل (1806-1873)، جين باتست ساي (1767-1832)، ومن الواضح أن هذا التعدد في المؤلفين الذين تكونت منهم المدرسة الكلاسيكية، يجعل من العسير وضع مبادئ عامة لتلخيص أفكارهم جميعا، ولعل أهم ما جاء ضمن أفكار هذه المدرسة نظرية الإنتاج والتي تضمن ظاهرة التخصيص وتقسيم العمل، هذا بالإضافة لقانون المنفعة المتناقصة،

كما جاءت ضمن أفكارهم نظرية مالتس في السكان، ونظرية القيمة، ونظرية قيمة العمل، هذا بالإضافة النظرية التوزيع الوظيفي للدخل (almerja.com/reading.php?id=94353).

وجاء بعد المدرسة الكلاسيكية مجموعة من الاقتصاديين في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين سمووا بالكلاسيك الجدد أشهرهم الفريد مارشال، بيكو، وهيكس، وأهم ما جاء به أصحاب هذه المدرسة القيم الحديدية واستخدامها في تفسير نظريات سلوك المستهلك، الإنتاج، التكاليف والأرباح (almerja.com/readingphp?id =94353)

. كما جاءت كذلك المدرسة الكينزية والتي أسسها البريطاني "جون مينارد كينز"، وتركز هذه النظرية على دور كلا من القطاعين العام والخاص في الاقتصاد، أي أنه مع تدخل الدولة في بعض المجالات (aherja.com/reading.php?idm=94353).

3 - منهج علم الاقتصاد

أن المنهج هو الطريقة التي يتبعها العقل في استخلاص المعارف، وعلى اعتبار أن الاقتصاد علم مستقل بذاته، فإن الدارسين له يبحثون دائما على الكشف عن قوانينه ونظرياته والعمل على التطوير المستمر لها، وفي سعيهم لذلك يتبعون المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي، وفيما يلي فكرة مختصرة عنهما : (محجوب، 1977، ص. 30)

أ- المنهج الاستنباطي:

يعتبر من أقدم مناهج المعرفة، والاستنباط عملية عقلية يخلص بها من قضية تعد مقدمة مسلمة بصحتها إلى قضية تعد نتيجة لازمة لها، وذلك من خلال قواعد ذهنية بحتة تدور كلها في الذهن بعيدا

عن الواقع (دون الاعتماد على التجربة)، بمعنى الانتقال في البحث من الكل إلى الجزء (الاستدلال النازل)، إذ يعتبر المنهج الرياضي من أبرز أدوات التحليل الذي يعتمد على المنهج الاستنباطي.

ب- المنهج الاستقرائي:

يقصد بالاستقراء العملية المنطقية التي يخلص بواسطتها من الوقائع الفعلية إلى القوانين العامة التي تحكم الظاهرة قيد الدراسة، فهو تلك العملية العقلية التي تنصرف إلى الاستدلال عن طريق الملاحظة أو التجربة، فهو عملية منطقية تنتقل بواسطتها من الواقع لاكتشاف القوانين العامة عبر استقراء جزئيات هذا الواقع وجعلها تعبر عن ما يتضمنه من قوانين عامة، وظل هذا المنهج محصور في العلوم الطبيعية حتى القرن الثامن عشر، حيث تم نقله إلى حقل البحث في العلوم الاجتماعية.

4 - موضوع علم الاقتصاد

ان موضوع علم الاقتصاد هو المعرفة المتعلقة بمجموع الظواهر المكونة للنشاط الاقتصادي للإنسان في المجتمع، أي النشاط الخاص بإنتاج وتوزيع المنتجات والخدمات اللازمة لمعيشة أفراد المجتمع وهذا النشاط يكتسي وجه علاقة مزدوجة تعبر عن علاقة الإنسان بالطبيعة وعلاقة الإنسان بالإنسان (دويدار، 1993، ص 16). اذ يعلمنا التاريخ الاقتصادي للمجتمعات بأن الفعاليات الاقتصادية للفرد كانت ولازالت موجهة دائماً نحو إخضاع قوى الطبيعة المحيطة به، وكذلك نحو إخضاع الوسائل التي تساعده في مواجهة ندرة الموارد اللازمة لتلبية حاجاته المتزايدة باستمرار، والوصول الى تحقيق رفاهيته (أيوب، 1965، ص 35)، فمشكلة الندرة وطرق مواجهتها مدخل أساسي لادراك هذه العلاقة المزدوجة بين الفرد والمجتمع من ناحية، والموارد الاقتصادية المتاحة من ناحية أخرى.

5- فروع علم الاقتصاد وأهدافه

يهتم علم الاقتصاد بنوعين من التحليل الاقتصادي اللذان ينطويان على نظريتين أساسيتين ويتعلق الأمر بالنظرية الاقتصادية الجزئية والنظرية الاقتصادية الكلية، وفيما يلي سنقدم فكرة مختصرة عنهما: (بوسعدة، 2016، ص ص 3-4)

- يدرس التحليل الاقتصادي الجزئي السلوك الاقتصادي الوحدة فردية من الوحدات الاقتصادية كالمستهلك أو المنتج، ومن خلال ذلك فهو يوفر رؤية واضحة عن السلوك الفردي والاجتماعي بما يسمح بفتح قنوات التغذية الراجعة، وتوفير مؤشرات المتخذي القرار في القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛

- في حين يهتم التحليل الاقتصادي الكلي بدراسة المستوى التجميعي للنشاط الاقتصادي، فهو يعمل على قياس واختبار التغيرات في حجم الإنتاج الكلي والاستهلاك الكلي والتشغيل ومتوسط الأسعار وغيرها من الظواهر الاقتصادية الكلية، ويقوم كذلك بتفسير وتحليل التذبذبات التي تطرأ على الدورات الاقتصادية والاقتصاد ككل، ويقترح سياسات مواجهتها ومعالجتها ان امكن ذلك.

وبالرجوع الى أهداف علم الاقتصاد، فإن هدفه الرئيسي يقوم على معالجة المشكلة الاقتصادية المتمثلة في المحدودية والندرة النسبية للموارد الاقتصادية اللازمة لتلبية الحاجات الإنسانية المتعددة والمتزايدة باستمرار، ويقوم بذلك من خلال تحديد احتياجات أفراد

المجتمع من السلع والخدمات اللازمة لتلبية رغباتهم، وبتحديد كمية الإنتاج ونوعيته، ومن خلال تنظيم العملية الإنتاجية، وبضبط الطريقة التي سوف يوزع بها الناتج على أفراد المجتمع بما يكفل العدالة في التقسيم، وأيضاً بوضع معدل مرتفع للنمو الاقتصادي بما يضمن مواكبة الزيادة المستمرة في عدد السكان، أما هدفه الثانوي يعتبر وسيلة لتحقيق هدفه الرئيسي، كالقضاء على الفقر والحد من البطالة وتحسين أسلوب الإنتاج وتحسين مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية الاقتصادية (univ28.7oh.org).

6- علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى

هناك ارتباط وثيق بين أوجه المعرفة المختلفة، وعليه فإن التطورات التي تحدث في أحد هذه المعارف تؤثر في المعارف الأخرى، فهناك علاقة تفاعل متبادل تترجم في شكل تأثير وتأثر بين علم الاقتصاد والعلوم الأخرى، سواء كانت علوم اجتماعية أو تطبيقية، فكل علم من هذه العلوم يترك بصمة واضحة في ميدان الاقتصاد سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية.

❖ علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع:

إن موضوع علم الاجتماع يتعلق بوصف الظواهر الاجتماعية في حركتها الكلية، أما الفروع الأخرى لعلم الاجتماع وما علم الاقتصاد إلا واحد منها فموضوعها يتعلق بظواهر هي أولاً اجتماعية ولكنها تمثل بعد ذلك جزء من الأولى (دويدار، 1993، ص.55)، فعلم الاقتصاد يهتم بمستوى واحد من مستويات الظواهر الاجتماعية وهو المستوى المتعلق بالارتباطات المادية، ولقد انصرف بعض الاقتصاديين لدراسة السوسيولوجية الاقتصادية والتي تعبر عن مجمل الاعتبارات والدوافع الاجتماعية المؤثرة على التصرف الاقتصادي، إذ يؤثر الأساس الاقتصادي في تحديد طبيعة التفاعلات وبنية العلاقات الاجتماعية، كما تظهر أهمية التحولات في البنى الاجتماعية على طبيعة التفاعلات الاقتصادية، وذلك بأثر حركة مجموع المجتمع على تحول النشاط الاقتصادي لهذا الأخير (ولعلو، 1981، ص.38). كما تتجلى العلاقة بين العلمين أيضاً في ظهور تلك التخصصات الفرعية سواء في إطار علم الاقتصاد أو علم الاجتماع، فالأولى تميل إلى تفسير الظواهر الاقتصادية اعتماداً على الظواهر الاجتماعية

وواقع البنية الاجتماعية، والثانية تزودنا بالمعرفة الضرورية الخاصة بالاطار الاجتماعي الذي يمارس في ظلله النشاط الاقتصادي (دويدار، 1993، ص. 56)

❖ علاقة علم الاقتصاد بعلم القانون :

يتضح لنا جاليا الترابط الوثيق بين علم القانون وعلم الاقتصاد من خلال تلك القواعد والضوابط القانونية المنظمة لمشروع معين، فلا يمكن القيام بأي نشاط اقتصادي إلا في اطار قانوني يسمح بذلك فالقانون ينظم العلاقات الاقتصادية بين الأفراد والجماعات وحتى الدول، فالمشرع قبل أن يسن قوانينه فهو يراعي الجوانب الاقتصادية والمخلفات التي قد تنعكس جراء تطبيق هذا القانون، فالمسار التاريخي يبين أنه يوجد انعكاسات اقتصادية جراء التطبيقات التشريعية كفرض الضرائب مرتفعة على بعض السلع، أو تحديد الملكية الخاصة بوسائل الانتاج وغيرها (السيد، 2014، ص. 48).

❖ علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة:

يعتبر علم السياسة من أكثر العلوم ارتباطا بعلم الاقتصاد، وأكثر ما يعبر عن هذا الترابط أن الاقتصاد كان يطلق عليه الاقتصاد السياسي في بادئ الأمر، فدراسة الدولة من الموضوعات الرئيسية التي يهتم بها علم السياسة، وفي الوقت ذاته تعتبر قوة الدولة واستقرارها الاقتصادي من أهم مواضيع البحث والدراسة لدى الاقتصاديين. كما أن تطور الأحداث السياسية والاقتصادية الى يومنا هذا تزيد من حجم هذا الارتباط بين الظواهر السياسية والاقتصادية، لذلك يستحيل على الباحث في الاقتصاد أن يتجاهل ما يتم التوصل إليه في حقل علم السياسة، وكذلك الشأن للباحث السياسي، فالكثير من الأزمات السياسية يرجع تفسيرها إلى العوامل الاقتصادية، كما أن دارسوا النظم السياسية المعاصرة يؤكدون على الترابط بين الاستقرار السياسي من جهة والرخاء الاقتصادي من جهة أخرى (السيد، 2014، ص. 48). فالأكيد أن الارتباط بين الظواهر الاقتصادية والاجتماعية وثيق جدا، فالاقتصاد في حالات كثيرة هو الذي يحدد الاتجاهات السياسية لصانعي القرار، كما أن السياسة في حالات متعددة أخرى هي التي تحدد السياسة الاقتصادية (بن محمود، 2009، ص. 18).

❖ علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس:

يبحث علم النفس في الخصائص النفسية والتصرفات الشخصية للأفراد، فسلوك الأفراد ناتج عن دوافع وكوامن نفسية، والباحث الاقتصادي معني بدراسة وتحليل سلوك الفرد ودوافعه في أي تصرف اقتصادي سواء في الاستهلاك والادخار والاختيار وغيرها، وهذا من أجل فهم السلوك الاقتصادي للأفراد والتنبؤ بمستقبل هذا السلوك (بن محمود، 2009، ص18)، فهذا الأمر يسمح بوضع السياسات الاقتصادية وإيجاد حلول في حالة حدوث تذبذبات في الدورة الاقتصادية.

❖ علاقة علم الاقتصاد بعلم التاريخ:

إن علم التاريخ هو رصد لوقائع تطور الإنسانية عبر مراحل زمنية مختلفة، فلا يمكن فصل السجل التاريخي عن الوقائع الاقتصادية (السيد، 2014، ص.50)، فيرتبط علم الاقتصاد ارتباطا وثيقا بعلم التاريخ، فجزء من الوقائع التاريخية ذات طابع اقتصادي يمكن الاستفادة من نتائجها في فهم وتشخيص بعض الظواهر الاقتصادية الحالية.

❖ علاقة علم الاقتصاد بالديموغرافيا والجغرافيا:

الديموغرافيا هي تلك المعرفة التي تهتم بالدراسة الكمية والكيفية للسكان من حيث حالتهم وحركتهم وكذلك خصائصهم الجسمانية والذهنية والسلوكية، فالعوامل الديموغرافية تؤثر على النشاط الاقتصادي فهي التي تحدد شروطه الأساسية، كالقوة العاملة كما وكيفيا وكذلك مدى الحاجات التي يمثل اشباعها الهدف الرئيسي للنشاط الاقتصادي (دويدار، 1993، ص.56-58).

في حين الجغرافيا هي دراسة العالم كوسط يعيش فيه الانسان، والنقطة التي يلتقي فيها هذين الفرعين من المعرفة هي تلك الخاصة بتوطن النشاط الاقتصادي، فالأمر يتعلق هنا بما يسمى التحليل الاقتصادي للمكان، ومن هنا يزود علم الجغرافيا الاقتصاديين بالوسط الطبيعي للنشاط الاقتصادي، كما تتأكد هذه العلاقة ضمن ما يعرف بالجغرافيا الاقتصادية، فهي تبحث في القوى المحركة والموارد الطبيعية والاقتصادية في بلد معين (دويدار، 1993، ص 59-60).

❖ علاقة علم الاقتصاد بعلم الرياضيات :

من أجل الوصول إلى نتائج كمية دقيقة يلجأ الاقتصادي إلى الاستعانة بالأساليب الرياضية في البراهين والتحليل، فاستخدام الرياضيات مكن الاقتصاديين من التعامل مع عدد كبير من المتغيرات ومعرفة طبيعة العلاقة التي تجمعهم (بن محمود، 2009، ص18)، فالرياضيات مكنت من دراسة الظواهر الاقتصادية ذات الطابع الاجتماعي بأسلوب رياضي، وقدمت حلولاً كمية دقيقة للمشاكل الاقتصادية.

❖ علاقة علم الاقتصاد بعلم الإحصاء:

يعتبر الإحصاء العلم الذي يبحث في أساليب جمع البيانات ومعالجتها وتحويلها إلى معلومات دقيقة قابلة للاستخدام، ومن هنا يبرز ذلك الترابط بين علم الإحصاء والاقتصاد، فالإحصاء يوفر المعلومة الجيدة للاقتصادي ليسهل عليه عملية اتخاذ القرار السيد، 2014، ص49). فالاقتصادي يستعين بالأساليب الإحصائية لمعالجة الظواهر والمشاكل الاقتصادية كمعرفة الأرقام القياسية للأسعار، كما أنه يستخدم الإحصاء من أجل التنبؤ بالظواهر الاقتصادية وقياسها مستقبلاً (عبدالرحمان ومحي الدين، 1974، ص2).

7- أهمية علم الاقتصاد

إن علم الاقتصاد يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالإنسان والمجتمع، لأنه يأخذ على عاتقه اكتشاف القوانين والمبادئ التي تحكم علاقات الأفراد مع بعضهم البعض وعلاقتهم بالطبيعة، أين تدخل الموارد كوسيط في

هذه العلاقات، وفضلاً على ذلك تدخل الدولة ومؤسساتها في مختلف الأنظمة الاقتصادية للتأثير على الفعالية الاقتصادية للوحدة الإنتاجية بشكل يجعل هذه الفعالية تتلائم مع إطار الخطة العامة لها في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، بالإضافة إلى ذلك فالتباين في مستويات التقدم الاقتصادي بين الدول وتعدد وتعقد المشاكل الاقتصادية التي تواجهها، هذا الأمر أظهر الحاجة المستمرة إلى مزيد من الدراسات الاقتصادية والتجارب السياسات الاقتصادية، مما جعل الاقتصاد محط اهتمام فئة كبيرة من المفكرين من مختلف التخصصات، فمما سبق تنبثق أهمية علم الاقتصاد في حياة الأفراد والمجتمعات الطويل (2010، ص27).